



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring and analyzing the impact of some macroeconomic variables  
incoming foreign direct investment in Singapore for the period 1990-2020  
(1990-2020)**

**Zuhair Hamed Turki Zuaiter\*, Abdullah Khader Abtan Sabawi**

College of Administration and Economics/University of Mosul

**Keywords:**

Macroeconomics, Foreign Investment, Singapore.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 14 Sep. 2023

Accepted 26 Sep. 2023

Available online 31 Dec. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Zuhair Hamed Turki Zuaiter**

College of Administration and Economics/University of Mosul



**Abstract:** The research aims to demonstrate the importance of macroeconomic variables in attracting foreign direct investment to Singapore and to identify the effects of these variables through standard quantitative analysis. The research hypothesis is also based on the fact that economic variables have moral effects in attracting foreign direct investment to the state of Singapore, and these effects vary according to different systems and systems. The policies followed as well as the available economic resources.

Time series data were adopted for the research variables, which are the official exchange rate, inflation rate, and exports for the period (1990-2020), and after conducting a stability test with the Phillips-Perron test. The results were found that the stability of the data was at I (1), so the ARDL model was used for the data of the research variables to achieve the conditions for using this. The model was also conducted and a set of tests were conducted, including a test for the optimal deceleration period (VAR).

In addition to a set of other diagnostic tests for standard problems, the research reached a set of conclusions, the most prominent of which is the existence of cointegration between the official exchange rate of the local currency of Singapore and the inflation rate. As well as exports as a proportion of the gross domestic product with foreign direct investment as a proportion of the gross domestic product. The most important recommendations that the research concluded are the need for the State of Singapore to give importance to the macroeconomic variables in its relationship and role in attracting foreign direct investment, as well as diversifying sources of public revenues.

## قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في سنغافورة للمدة (1990-2020)

عبدالله خضر عبطان السبعواوي

زهير حامد تركي زعيتر

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

### المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية متغيرات الاقتصاد الكلي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة والتعرف على آثار هذه المتغيرات من خلال التحليل الكمي القياسي، كما تستند فرضة البحث إلى أن للمتغيرات الاقتصادية آثاراً معنوية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة سنغافورة، وتتباين هذه الآثار باختلاف الأنظمة والسياسات المتبعة وكذلك الموارد الاقتصادية المتوفرة.

وتم اعتماد بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وهي سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم والصادرات للمدة (1990-2020) وبعد اجراء اختبار الاستقرارية باختبار Phillips-Perron وجدت النتائج بأن استقرار البيانات عند I(1) لذا تم استخدام نموذج ARDL لبيانات متغيرات البحث لتحقيق شروط استخدام هذا النموذج، كذلك تم اجراء مجموعة من الاختبارات منها اختبار فترة الابطاء المثلى وهو (VAR) فضلاً عن مجموعة من الاختبارات التشخيصية الأخرى للمشاكل القياسية، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها هو وجود تكامل مشترك بين كل من سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية لسنغافورة ومعدل التضخم وكذلك الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أما أهم التوصيات التي خلص اليها البحث ضرورة ابقاء دولة سنغافورة أهمية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لعلاقتها ولدورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تنوع مصادر الإيرادات العامة.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الكلي، الاستثمار الأجنبي، سنغافورة.

### المقدمة

إن التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي والتكنولوجي بين دول العالم حفز الدول في البحث عن محرك للاقتصاديات العالمية بمختلف اشكالها، فبرزت أهمية الاستثمار في القرن العشرين وبالتحديد في النصف الثاني والذي اقترن بأهم ظاهرة ألا وهي العولمة الاقتصادية التي اتسمت بإذابة كل القيود والحواجز، وفتحت الأسواق والتجارة الدولية، وأكتسب الاستثمار دور مهم إذ يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي كذلك في زيادة الكفاءة الانتاجية للدول المضيفة له باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة في طرق الانتاج الحديثة ورفع مستوى الانتاج وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات وتحسن مستوى التبادل مع العالم.

ولذلك حاولت معظم الدول خلق المناخ المناسب لاستقطاب المستثمر الأجنبي من خلال التسهيلات منها التشريعات وخفض أو الغاء الحواجز الكمركية وتبسيط المعاملات الادارية، وكما هو معلوم فإن معظم الدول تعاني من نقص في التمويل الذي يمثل أساس التنمية للدول لذلك تحاول الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القيام باستثمارات فيها لغرض نقل التكنولوجيا وتطور الانتاج وزيادته وتحسن المهارات والكفاءة الانتاجية وتوفير مجموعة متنوعة من السلع مما يعزز الصادرات وهذا يؤثر ايجابياً في معظم القطاعات في الدولة المضيفة للاستثمار. وقسمت الدراسة

على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

### المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً. أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث كونه يسלט الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يعد أحد أهم الحلول لنقص مصادر التمويل للدول المتطورة وغيرها وكذلك التعرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مدى تأثيرها في الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة سنغافورة.

**ثانياً. مشكلة البحث:** هنالك تباين في تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف سياسة الدولة وأنظمتها الاقتصادية، لذلك يمكن طرح الأسئلة الآتي: هل إن لمتغيرات الاقتصاد الكلي أهمية في تحديد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة؟

**ثالثاً. هدف البحث:** تهدف البحث إلى بيان أثر وأهمية متغيرات الاقتصاد الكلي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة والتعرف على آثار هذه المتغيرات باستعمال الربط بين التحليل الوصفي النظري والتحليل الكمي القياسي

**رابعاً. فرضية البحث:** تستند إلى فرضية مفادها ان للمتغيرات الاقتصادية الكلية أثراً معنوية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة سنغافورة.

### خامساً. منهجية البحث وتتضمن:

1. **الأسلوب المستخدم:** ربطت بين التحليل النظري الوصفي عند دراسة الإطار النظري لكل من متغيرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاعتماد على الجوانب التحليلية الاستنباطية وكذلك استخدام الأسلوب الكمي اي التحليل القياسي لبيان أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الأجنبي واستخدام بيانات لسلسلة زمنية.
2. ولغرض اثبات صحة فرضية البحث تم اختيار بيانات المتغيرات لسلسلة زمنية لدولة سنغافورة
3. **المدة الزمنية للدراسة:** يتضمن البحث سلسلة زمنية تمثل احدى وثلاثون عام (1990- 2020) الهدف من اختيار هذه المدة للحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية عالية الدقة.
4. **هيكل البحث:** يقسم البحث على ثلاثة مباحث هي: المقدمة والمنهجية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الأجنبي المباشر لسنغافورة للمدة (1990-2020).

الاستنتاجات والمقترحات

### المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي

**أولاً. سعر الصرف الرسمي:** إن التداول داخل الدولة يتم بالعملة المحلية، أما إذا كانت هنالك تداول خارجي أي بين الدول يتطلب الأمر عملة دولية، أي تقوم كل دولة بتصدير عملتها إلى الخارج وهذا يعرف بسعر الصرف، ويعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية المهمة وهو يعبر عن الأداء الاقتصادي للبلد سواء كان متقدم أو نامي، وكذلك يعد أداة تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ويتم التبادل بين الدول بعملة مختلفة لذلك تطلب الأمر إيجاد آلية يتم بموجبها حساب قيم العملات المختلفة ومبادلتها عند اجراء أنشطة اقتصادية والمالية والتجارية بين الدول المختلفة (حبيب، 2015: 2).

وتسعى الدول إلى استقرار سعر صرف عملتها لكونه يؤثر في اقتصادها وتتأثر التكاليف والأرباح للسلع المصدرة والمستورة بهذا السعر، ويتأثر الإنتاج ومعدل التضخم، من جهة أخرى، ويؤثر سعر الصرف العملة المحلية على عمل المصارف التجارية وحجم الودائع التي يقدمها الأفراد لتلك المصارف، إذا كان سعر الصرف غير واضح النظام، والمعالم وغير مستقر سوف يؤثر سلباً في ثقة الأفراد بالمصارف، مما يخفض إيداع الأموال والبحث عن طرق أكثر أمان للاستثمار (عمر، 2018: 74).

1. **مفهوم سعر الصرف:** هو مقدار الوحدات المدفوعة من عمله ما لغرض الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ونلاحظ من هذا التعريف أنه يعتمد إليه الطلب والعرض على أساس أن إحدى العملتين سلعة والأخرى ثمن لها (علي، 2020: 3). أو هو قياس العملة المحلية بعملة أخرى (السلطان، 2018: 5) ونلاحظ مما تقدم بأن سعر الصرف يعد أداة أو همزة الوصل بين اقتصاد الدولة والاقتصادات الأجنبية الأخرى، وأداة تربط التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية الدولية، ويساعد على زيادة القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة، وكما يعد عنصر مؤثر في توجيه سياسة اقتصاد الدولة على المستويين المحلي والدولي.

2. **أهمية سعر الصرف:** إن التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول المختلفة لا يتم بعملة واحدة بل يتطلب عملة مقبولة لدى كلا الدولتين، وهذا لا يتم إلا إذا تم تحويل عملة الدولة إلى عملة الدول الأخرى التي تتعامل معها أو تحويل العملة إلى عملة دولية مقبولة لغرض إتمام التبادل التجاري، هذا ينبغي أن تكون هنالك وسيلة أخرى مقبولة لإتمام التبادل بين الطرفين لذي تتجلى أهمية سعر الصرف في هذا المجال (عيسى، 2016: 247) لا يتوقف دور سعر الصرف، والعملة الأجنبية في تمويل الاستيراد، وتحديد العرض النقدي وملائمة الطلب النقدي لها فقط، إنما يسهم في خلق النقود الوطنية وتحديد كميتها وهذا يمثل دور اقتصادي واجتماعي، وتحديد التكاليف الحقيقية والأسعار النسبية وهذا يبين اتجاهات الاستثمار والنمو العامة، كما وتسهم أسعار الصرف في تطوير بعض قطاعات الاقتصاد للدولة عند منحها أسعار صرف ملائمة عند التصدير والاستيراد (لطرش، 2012: 233)، إن تقلب أسعار الصرف للعملة المحلية يؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة له لأنه يزيد عدم تأكد المستثمر الأجنبي من الأوضاح الاقتصادية للبلد، ومما ينسحب على القرارات الاستثمارية التي يتخذها، لأن هذا الوضع المربك وغير المستقر يعرض المشاريع إلى خسائر كبيرة، وتغير في الأرباح التي يحصل عليها من هذه المشاريع المستثمرة، وكذلك فإن التغير في سعر الصرف يكون أثره سلبى على مناخ الاستثمار في الدولة بصورة عامة لعدم امكانية حصول المستثمر على دراسة جدوى موثوق بها يمكن أن يعتمد عليها للاستثمار في المشاريع المتوفرة في الدولة، لا يستطيع المستثمر الأجنبي انشاء مشاريع أو الاستثمار طويل الأجل، لذا يقوم بالبحث فرص استثمارية أفضل في دول أخرى تتوفر لديها بيئة ومحفزات استثمارية جيدة وأسعار الصرف تكون ثابتة وهذا لا يشجع على الاستثمار ويؤدي إلى نفور المستثمر.

3. **العلاقة بين سعر صرف العملة والاستثمار الأجنبي المباشر:** هي علاقة عكسية أي أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية بالمفهوم الاقتصادي من خلال زيادة الأرباح للشركات المستثمرة، كما بينتها الدراسات العلمية التي أجريت بأن أثر سعر الصرف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها دراسة بن مريم وآخرون حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبينت أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة، أدى إلى

انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي الى الجزائر بـ 17.8 وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي (بن مريم واخرون، 2020: 44)، وكذلك فان تخفيض سعر الصرف يمكن أن يحفز الصادرات ويقلل الاستيرادات وبفعل آلية الأسعار إذا كانت بمرونتي طلب عالية لكل منهما، فإذا ارتفعت الصادرات وانخفضت نسبة الاستيرادات الاستهلاكية من إجمالي الاستيرادات، قد يؤثر إلى ارتفاع الاستثمار. أي أن تخفيض سعر الصرف سوف يميز الصادرات بتخفيض أسعارها والمقدرة بالعملة الأجنبية، ويرفع أسعار الاستيرادات المنافسة للإنتاج المحلي بالعملة الوطنية. ففي جانب العرض، أن عملية تخفيض سعر الصرف تمثل إجراءً توسعي، لانخفاض الأجور الحقيقية وكذلك تنخفض كلفة رأس المال، لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي، وهذا يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج والصادرات، ويعمل الاستثمار مع مرور الزمن كمولد لنفسه. إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج بعد فترة وارتفاع أسعار الصادرات لذلك فارتفاع الأجور يصبح محفز للإنتاج لذا سوف يرتفع الاستثمار (جانب الطلب)، ومن جهة أخرى يعمل تخفيض سعر الصرف على، انتقال الأنفاق على الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها إلى الأنفاق على السلع والخدمات المحلية، وكذلك الانتقال من إنتاج السلع والخدمات المخصصة للسوق المحلية، إلى إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتصدير الخارجي بفعل زيادة الأنفاق الاستثماري، ولكي يبقى أثر ارتفاع الصادرات وانخفاض الاستيرادات في الاستثمار يجب أن يكون المجموع المطلق لمرونتي الطلب على الصادرات والواردات على الأقل أكبر من الواحد، ولأن تخفيض سعر الصرف لا يمثل زعزعة استقرار الصرف، لذلك فاستقراره يعمل على تخفيض من كلفة انتظار قيام المستثمرين بالاستثمار مدة من الزمن، ويعمل على انتقال رؤوس الأموال نحو الاستثمار الحقيقي، وليس الاستثمار الريعي، وإن كلفة الانتظار تمثل الإنتاج المفقود بفعل طول انتظار سعر الصرف للاستقرار (Julia & Others, 1999: 55). وكذلك فإن المستثمر الأجنبي عند دراسته للفرص الاستثمارية الموجودة في الدولة المضيفة، والتخطيط للاستثمار بها يأخذ بالحسبان أسعار المنتجات، فإذا كانت هذا الأسعار أعلى في الأسواق الخارجية من السوق المحلية لذلك يقرر القيام بالاستثمار في هذه الدولة ويكون الإنتاج لغرض التصدير، وأن عملية خفض سعر الصرف أي إن الأمرين يعملان على رفع الكفاءة الحدية للاستثمار، ويكون السعر أحد المحددات الرئيسية وبذلك يرتفع معدل الاستثمار، في حالة كان تقليل تكاليف الإنتاج هو السبب الرئيسي لتحويل مرافق الإنتاج والاستثمار المباشر في الخارج، سيكون القرار فقط حول اختيار أفضل دولة مضيفة لهذا الاستثمار، من بين الفرص الاستثمارية المتاحة أو المتوفرة أمام المستثمر الأجنبي، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها في بلد متلقي واحد، كما تقول الصين، ويمكن أن تغير الميزة النسبية بين البلدان المضيفة المحتملة وبالتالي تغيير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأخرى، ولا تؤثر سياسة سعر الصرف في الدولة المضيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بها فحسب، بل تؤثر أيضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة الأخرى، بحيث يتم تحديد توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المضيفة المتنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أسعار الصرف (Xing & Zhao, 2008: 4).

وسيؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تقليل تكاليف الإنتاج المحلي تجاه العملة الأجنبية أكثر مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي، وبعبارة أخرى من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، آثار الثروة وتكلفة الإنتاج المرتبطة بتخفيض قيمة العملة يجب أن تكون أكبر في الدولة التي تخفض قيمة

عملتها أكثر، وبالتالي تقوى قدرتها التنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤدي إلى مستوى أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (Haider & Azim, 2012: 123).  
**ثانياً. التضخم:** يعد التضخم أكثر المصطلحات الاقتصادية والنقدية انتشاراً، ويستخدم للتعبير عن حالات عديدة وظواهر مختلفة، إلا أن الاستخدام الأهم لهذا المصطلح للتعبير عن ارتفاع الأسعار وتأثيره على قيمة النقود، وكذلك الانتاج وهيكله، في القطاع الاقتصادي، لقد ركز الاقتصاديون في دراستهم للوصول إلى تعريف محدد ودقيق لظاهرة التضخم، ويعرف التضخم بأنه زيادة بالمستوى العام للأسعار في مدة زمنية محددة وتكون محسوسة لدى الأفراد وكذلك هو كمية كبيرة من النقود تطارد كميرة قليلة من السلع (الافندي، 2012: 282). لا يقصد به ارتفاع سلعة أو خدمة إنما أسعار جميع السلع والخدمات، وكلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى أن قيمة النقود التي تستخدم لشراء السلعة أو الخدمة سوف تقل، وكما يمثل الانخفاض المتواصل والمستمر في القيمة الحقيقية للنقود (نجم، 2020: 7)، ويعرف أيضاً بالارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية أو هو بالارتفاع الكبير والمستمر بالمستوى العام للأسعار، مصحوب بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود (الجنابي وأرسلان، 2009: 277).

ومما ورد يمكن تعريف التضخم على النحو الآتي "التضخم هو زيادة تدريجية في أسعار السلع والخدمات، سواء نتج ذلك عن زيادة في كمية النقود المتداولة تفوق الزيادة في الإنتاج، أو نتيجة لتناقص الإنتاج بشكل يقل عن الطلب الكلي، أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج.  
**وللتضخم أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر:** عند دراسة تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول نلاحظ أن هنالك متغيرات أو عوامل تؤثر في هذا الاستثمار، وعملية جذب وكيفية تدفقه، من الدولة الأم إلى الدول المتلقية أو المضيفة له، لعل من أهم هذه المتغيرات هو التضخم، والذي له دور أو تأثير كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن العلاقة بينهما هي عكسية وفقاً للنظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي (بن مريم وآخرون، 2020: 44). إذ إنه يؤثر تأثيراً مباشراً على المستثمرين الأجانب، وقراراتهم الاستثمارية التي يتخذونها، ويكون تأثير التضخم على الأسعار بصورة عامة وعلى كل من الأجور وتكاليف الإنتاج بكل أنواعها وأسعار السلع النهائية إضافة إلى حجم الأرباح المتحققة للشركات (Yi Hong & Ali, 2020: 5). وقد يكون الارتفاع في تكاليف الإنتاج كبير مما يؤثر في أسعار السلع ومنافستها في الأسواق العالمية.

إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى اختلال وتقلب في سعر صرف العملة المحلية والذي يعد أحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الدولة، وعدم سيطرتها وعجزها في التحكم بسياساتها الاقتصادية الكلية وهذا يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي عن المناخ الاستثماري وفرص الاستثمار فيه، كما يؤدي ارتفاع نسبة التضخم إلى انتقال المستثمرين ورؤوس أموالهم إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بالإنتاجية القليلة وبارتفاع أسعار منتجاتها من السلع والخدمات لتحقيق أرباح كبيرة، ويبحث عن الاستثمار في المشاريع قصيرة المدى والابتعاد عن الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل، إلا أن هذه المشاريع لا تحقق الهدف المنشود للدولة وهو تحقيق التنمية، أن الارتفاع المستمر في معدل التضخم يعمل على هروب رؤوس الأموال من هذه الدولة والبحث عن بيئة مناسبة لاستثمارها.

كما إن التضخم له أثر سلبي في مقدرة الدولة على تحفيز جلب الاستثمارات الأجنبية، لارتفاع أسعار العقارات والمواد الأولية وأجور العمل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة،

وتنخفض أرباح هذه المشاريع، مما يؤدي إلى امتناع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في هذه الدولة التي تكون نسبة التضخم بها عالية، من جانب آخر يؤثر التضخم في الدخل الحقيقي للأفراد، وانخفاض قدرتهم الشرائية على شراء السلع والخدمات التي كانوا يستطيعون شرائها في السابق بنفس دخلهم، وكذلك فإن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤثر في قيمة العملة المحلية وسوف يفقدها أهم وظائفها كمخزن للقيمة وتهتز ثقة الافراد بالعملة المحلية، وزيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار، والتحول إلى العملات الأجنبية المستقرة وإلى شراء الذهب والعقارات وهو مؤشر سلبي لسمعة الدولة واستقرارها الاقتصادي، وكل هذا الأمور السابقة الذكر تؤثر على عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حافظ، 2020: 67).

وهنا لابد من تسليط الضوء على استراتيجية أو سياسة استهداف التضخم وهو مصطلح اقتصادي حديث نسبياً وأول من طبقة نيوزلندا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وهو إعلان السلطة النقدية المتمثلة، بالبنك المركزي في الدولة عن تحديد مدة محددة، أو رقم محدد لمعدل التضخم، ولفترة زمنية واحدة، أو لفترات عدة في المستقبل، يتعهد فيه البنك المركزي بتخفيض معدل التضخم في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل تحقيق الاستقرار في هذا المعدل، ويكون هذا هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وتتضمن هذه السياسة أربعة عناصر أو خطوات، الأولى هي الاعلان عن الفترة الزمنية اللازمة لهذه السياسة، والخطوة الثانية أن يكون الهدف الأساس للبنك المركزي هو استقرار الأسعار وتوفير البيئة المناسبة والكفيلة لهذا الاستقرار، والخطوة الثالثة هي قدرة البنك المركزي بالتنبؤ بمعدلات التضخم وتوافر نماذج تساعد على التنبؤ وباستعمال بعض المؤشرات، أما الخطوة الرابعة فهي لابد من توافر إجراءات لدى البنك المركزي يستخدمها في سياساته مراقبه وتقييم الضغوط التضخمية (يوسف و اخرون، 2018: 230).

**ثالثاً. الصادرات:** يعد التصدير من أهم وسائل التجارة الخارجية للدول تساعد في الدخل إلى الأسواق الدولية وتبادل السلع والخدمات خارج نطاق الدولة أي على الصعيد الخارجي أو العالمي، اهتم المفكرين الاقتصاديين بالصادرات لدورها في تعزيز اقتصاد ومكانته الدولة الاقتصادية، كما وتعد من مصادر الإيرادات المالية المهم للدولة لتعطيه نفقاتها وكذلك الحصول على العملة الأجنبية، كما ولها دور في دفع عجل التنمية للدولة، وتساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للبلد (Practices & Seyoum, 2009: 7). وهناك العديد من التعريفات للصادرات منها هي مجموع قيم كل من السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج (عمر، 2007: 3). أو هي نقل السلع والخدمات خارج حدود البلد، وبيعها بصورة رسمية بمبالغ مالية تكون غالباً عملية أجنبية أو تعرف أيضاً بما تحققه الدولة وشركاتها من تدفقات السلع والخدمات، ومعلوماتية ومالية، وثقافية وبشرية إلى الأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح، وقيم مضافة وارتفاع بمعدل النمو وفرص عمل جديدة والتعرف على الثقافات، والتكنولوجيا الحديثة (خلف، 2018: 480). فالصادرات يمكن وصفها بتدفق السلع والخدمات المحلية بضمنها المالية والمعلوماتية والثقافية من داخل الدولة وبيعها في الأسواق العالمية وتقوم بها الدولة وشركاتها للحصول على الموارد المالية، أن ارتفاع الصادرات للبلد يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الإيرادات من العملة الاجنبية الصعبة وتساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**وللصادرات أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن للصادرات وحجمها أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقه إلى الدول، وتكوم هذه العلاقة بينهما طردية، حيث إن زيادة حجم الصادرات للدولة

سوف يؤدي إلى ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إليها، كما هو معلوم، إن التجارة أو التبادل التجاري الدولي تكون بالعملة الأجنبية، أن الصادرات هي الجزء الأساسي الذي النمو الاقتصادي للدول خاصة قطاع التصنيع والخدمات، لأن الاستثمار الأجنبي دائماً يهتم ويتحرك نحو القطاعات التي يكون العائد الحدي لها الأعلى بين القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومثال على ذلك ما حصل في دول جنوب آسيا يمكن لزيادة صادرات الدول أن تعمل على ارتفاع الطاقة الاستيعابية لها، وكذلك الاستفادة من التقسيم الدولي للعمل ومزاياه لرفع كفاءة الصناعات المحلية فيها، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية (عمر، 2007: 4).

زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يساهم التصدير في النمو من خلال تسهيل تعبئة القوى العاملة وتراكم رأس المال، علاوة على ذلك فإن التوسع في الانتاج والنتائج عن زيادة الصادرات يقلل من تكاليف إنتاج الوحدات، وبالتالي زيادة الإنتاجية والأرباح التي تجذب المستثمر الأجنبي، فضلاً عن هذه الآثار فإن الصادرات تكون من مصدر الدولة للنقد الأجنبي، والذي غالباً ما يكون نادراً في المراحل الأولى من التنمية، وبالتالي ولأسباب متنوعة تزيد الصادرات من نمو الإنتاجية و الأجنبي المباشر، كما أن العلاقة من نمو الإنتاجية إلى الصادرات واضحة بشكل بديهي يعمل نمو الإنتاجية على تحسين القدرة التنافسية الدولية لأي بلد من حيث السعر والجودة، وبالتالي يعزز صادراتها، ويعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (Jayakumar, et al., 2014: 54).

ومن جانب آخر فإن زيادة الصادرات تسهم في تنشيط الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات، بسبب ارتفاع الدخل يزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وهذا يكون حافزاً لظهور فرص استثمارية جديدة يمكن للمستثمر الأجنبي الاستفادة منها، ويعمل على جذبها إلى الاستثمار في هذه الدولة، إن هذا الأثر الإيجابي للصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة يعتمد أيضاً على السياسات الاقتصادية والتنموية التي تتبعها الدول وعلى الاقتصاد القومي لها ومدى نموه، إن أثر الصادرات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو جلياً في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى العلاقة بينهما. يمكن أن يوفر تحسين أداء الصادرات الزخم المطلوب بشدة للنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية، واختيار الصيغة الأفضل مثل توقعات ترويج الصادرات (إستراتيجية التطلع إلى الخارج) كأفضلية إستراتيجية للتنمية، وهو الدور المهم للصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي.

هناك العديد من الآراء المؤيدة للسعي وراء هذا الإستراتيجية التصديرية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي بفعل أربع نقاط هي:  
**أولاً:** يؤدي التوسع التجاري إلى تعزيز الإنتاجية من خلال زيادة وفورات الحجم في قطاع التصدير، والعوامل الخارجية الإيجابية ومن خلال زيادة الاستفادة من القدرات المحلية.  
**ثانياً:** قد تؤثر الصادرات الإنتاجية من خلال التشجيع على تخصيص أفضل للموارد مدفوعة بالتخصص، وزيادة الكفاءة والتي بدورها تولد ديناميكية الميزة النسبية من خلال خفض التكاليف لدولة تسهل الصادرات.

**ثالثاً:** من خلال لقاءات مع الأسواق الدولية، سوف تعمل على نشر المعرفة (خاصة في عملية التفاعل مع المشترين الأجانب والتعلم من خلال تحقيق مكاسب) وإدارة أكثر كفاءة للتقنيات التي سيكون لها تأثير إيجابي صافي على بقية الاقتصاد، وتعزيزها الإنتاجية الاقتصادية الشاملة.

رابعاً. يؤدي نمو الصادرات أيضاً إلى تعزيز رأس المال المتراكم، وتراكم النقد الأجنبي وبالتالي تمكين الاستيراد من رأس المال، والمدخلات الوسيطة اللازمة لإنتاج صادرات السلع، من خلال هذا الارتباط، تم تحليل نمو الصادرات باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي للدولة، وهذا النقاط ستكون عامل جذب للاستثمار والمستثمرين الأجانب للدولة (Ahmed et al., 2008: 4).

إن الأدلة التجريبية للعلاقات بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور حاسم في تنسيق السياسات لزيادة الاستفادة، من حيث تحسين الرفاهية الاجتماعية، وتشير العلاقة الإيجابية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي إلى أنهما مكملان، بما أن زيادة الصادرات تحقق الرفاهية الاقتصادية للدولة بفعل زيادة إيراداتها وتحسن الميزان التجاري، لذا سوف يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن التوسع التجاري في الدولة، ومن شأنه أيضاً أن تحقيق التكامل بين الصادرات والاستثمار (Chaisrisawatsuk, 2007, 19). ومن العرض السابق يمكن أن نلاحظ وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حاز الاستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام كبير وبشكل واضح في القرن العشرين بعد انشاء الشركات المتعددة الجنسية، وبداية نشاطها وانتشار ظاهرة العولمة، إذ شهدت هذه الحقبة وما تلاها تنافس كبير بين الدول النامية والمتقدمة، على حد سواء في جذب الاستثمار الأجنبي للحصول على التمويل المادي لإنشاء المشاريع المهمة، وكذلك للحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تساعد على استمرار النمو الاقتصادي ودفع عجلته، ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه التدفقات الناشئة من انتقال رؤوس الأموال المستثمرة إلى البلدان المضيفة، أو المتلقية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنفعة وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإنشاء المشاريع المختلفة في الدول المضيفة، ويحصل المستثمرين على مرونة في إدارة الشركات المستثمرة، أي يتم استثمار رؤوس الأموال الموجودة لدى المستثمرين الأجانب في بلد ثاني ليس البلد الأم للمستثمر (خلف، 2020: 72). ويعرف بأنه ملكية أو سيطرة رجل أجنبي أو شركة أجنبية على 10% من أسهم مشروع في دولة ثاني مضيفة (Krum, 2020: 4).

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد تتمثل فيما يأتي:

1. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتلقية للاستثمار، وتطوير المنتجات وبالأخص، إذا كانت المشاريع الاقتصادية المشتركة مثل فروع الشركات متعددة الجنسية وشركات البلد الأم (حافظ، 2020: 21).
2. توفير رؤوس الأموال الأجنبية للبلد من خلال منتجات المشاريع المشتركة التي تكون معدة للتصدير، إذ تتميز بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات للبلد المضيف.
3. يساعد الاستثمار الأجنبي في تطوير البنى التحتية وتميئتها في الدولة المضيفة، مثل وسائل النقل، والمواصلات كالطرق والجسور، وكذلك الاتصالات والصحة والتعليم (سعود وصالح، 2020: 178).
4. يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة، وهذا يعمل على تخفيض مستوى البطالة في الدولة وتطوير رأس المال البشري (زهير وبوزيدي، 2018: 214).

5. يساعد على زيادة المنافسة بين الشركات المحلية على الاستثمار في المعدات والتكنولوجيا الحديثة بفضل وجود الشركات متعددة الجنسيات بالسوق، وزيادة الابتكارات وكذلك تطوير المهارات والإمكانات التكنولوجية والبشرية للشركات المحلية (Griggio, 2017: 4).

6. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعمل على نقل التطور في المصارف والعمليات المصرفية إلى مصارف الدول المضيفة له.

7. يعد مصدر مهم للتمويل للدول ويكون بالنسبة لها أفضل من الاقتراض، كذلك دعم إيرادات الدولة، زيادة قدرة الدولة على المنافسة الخارجية ودعم صادراتها (سعود وصالح، 2020: 179).

هنالك ثلاث مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

❖ **رأس المال المساهم:** وهو المبلغ الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لتمويل شراء حصة أو أسهم في مشروع وشركة تعمل في بلد ثاني، المستثمر الأجنبي لأسهم مشروع في شركة تعمل في بلد آخر ليس بلده الأصلي، ويعد صندوق النقد الدولي بأن الاستثمار يكون مباشراً إذا امتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أعلى من أسهم الشركة أو ما يعادل هذه القيمة للشركات غير المساهمة، وتضمن هذا المكون للاستثمار أما شراء أصل قائم أو انشاء أصل جديد أو الحيازة والاندماج (الدوري، 2014: 20).

❖ **الأرباح المعاد استثمارها:** تمثل حصة من الأرباح غير الموزعة للمستثمر، والتي تحسب بموجب نسبة الأسهم المشترك بها المستثمر، وتحجز هذه الأرباح غير الموزعة مثل أرباح الشركات التابعة أو الأرباح التي لم تحول للمستثمر الأجنبي، وتستخدم هذه الأرباح في إعادة استثمار في نفس البلد المضيف ومن قبل الشركات التابعة (يحيى، 2020: 210).

❖ **القروض داخل الشركة:** وهي تمثل معاملات الدين داخل الشركة وتتضمن الاقتراض قصير أو طويل الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (ليست الدولة المضيفة)، وأيضاً اقتراض الأموال بين المستثمرين المباشرين الشركات متعددة الجنسية (الشركات الأم) والفروع التابعة لها (عبداللطيف، 2021: 586).

وللاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال: يمكن أن نقسم الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. وفق لمعيار الملكية على:

أ. **الاستثمار المشترك:** هذا المشروع يمثل تعاوناً دائماً بين طرفين (أو أكثر) من دولتين مختلفتين أو شخصيات معنوية، وهو جزء من مجموعة مشاريع الأعمال والشراكات بين هذين الطرفين. هذا التعاون لا يقتصر فقط على المشاركة في رأس المال، بل يتعداه إلى مجالات الإدارة، الخبرة، وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وهو أكثر أنواع الاستثمار رغبة وشيوعاً في الدول النامية لأنه يعزز الملكية الوطنية المثل بالطرف المحلي، وكذلك تقليل تحكم المستثمر الأجنبي بالمشاريع والاقتصاد المحلي للدول، وتحدد حصة الشركاء في المشروع وفق نسبة المساهمة برأس المال، وكذلك بموجب قانون الاستثمار في الدولة المضيفة له، ويأخذ هذا النوع من الاستثمار صور عدة مثل تقديم التكنولوجيا المتطورة، وأساليب الإدارة الحديثة والتسويق وتمثل حصة في رأس مال المشروع، ويتم توزيع الأرباح حسب نسب المشاركة في المشروع (محمد، 2018: 384). ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو المستثمر الأجنبي غير قادر على الانفراد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل، وتكون أشكال هذا الاستثمار أما شركات تكون الملكية موزعة بين رأس المال، المحلي العام ورأس المال الأجنبي، أو النوع الثاني من الشركات الذي تكون الملكية موزعة بين رأس المال الأجنبي، ورأس المال المحلي الخاص، والنوع الثالث تكون الملكية للشركات تتوزع على كل من رأس المال الأجنبي، ورأس المال المحلي العام، ورأس المال المحلي الخاص.

- إن للاستثمار المشترك مزايا كما تراها الدولة المضيفة تتمثل (قاسم وحسين، 2021: 97)، (شهاب، 2019: 42)، (سلمان، 2020: 83):
- ❖ يعمل الاستثمار المشترك إذا تم إدارته وتنظيمه بصورة جيدة على، زيادة تدفق رأس المال الأجنبي.
  - ❖ يساعد على تطور ورفع المستوى التكنولوجي المستعملة والمهارات، وكفاءة الإنتاج.
  - ❖ توفير فرص عمل جديدة للدولة المضيفة، وتنمية وتطوير رأس المال البشري.
  - ❖ زيادة فرص التصدير وتحسين نوعين المنتجات المحلية، وتقليل الاستيراد مما له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.
- وللإستثمار المشترك بعض العيوب يمكن إجمالها (الدوري، 2014: 25)، (يحيى، 2020: 211):
- ❖ لغرض تحقيق الفائدة من الاستثمار يجب أن تتوفر القدرات الإدارية، والفنية والمالية الجيدة في الدولة المضيفة لتستطيع المشاركة في هذه المشاريع والعمل على تحقيق السياسات الاستثمارية المتميزة للوحدة الإنتاجية.
  - ❖ أن لهذا النوع من الاستثمار مساهمة قليلة في توفير العملات الأجنبية، وهي أقل بكثير إذا ما تم مقارنتها بالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وهذا يؤثر على تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
  - ❖ إن لاحتمال انخفاض القدرة المالية للطرف المحلي يلقي بظلاله على انخفاض حجم الاستثمارات المشتركة، والتي تنسب في عدم تحقيق الأهداف المرسومة، في الدولة المضيفة، مثل زيادة فرص العمل، نقل التكنولوجيا وتدفق رأس المال الأجنبي للدولة، وكذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمر التي تؤدي إلى تقليل إيرادات الدولة
- ب. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيل من قبل الشركات المتعددة الجنسية، لعدم وجود شريك وطني للمستثمر الأجنبي لذا تمتلك الشركة كل الاستثمار، وتكون الحرية تامة للمستثمر في الإدارة والإشراف، والتنظيم، واتخاذ القرارات والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وسهولة الحصول على الأرباح، إلا أنها تواجه خطر التأميم أو التصفية القسرية، لا ترغب الدول المضيفة بهذا النوع من الاستثمار، لتخوفها من سيطرة الشركات الأجنبية على السوق، والخوف من التبعية الاقتصادية (السامرائي، 2016: 5). ويتمثل هذا النوع من الاستثمار، بإقامة مشروع أو استثمار جديد كإقامة شركة جديدة أو فرع جديد لمؤسسة أجنبية في البلد المضيف للاستثمار بدون إشراك الطرف المحلي فيه، أو بعملية شراء مؤسسة أو شركة محلية قائمة داخل الدولة، وتكون ملكيتها بالكامل لمستثمر واحد أو عدد من المستثمرين الأجانب، تحصل هذه الحالة في الدول التي تتبنى عملية الخصخصة، أو يقوم المستثمر بجلب الكادر الإداري والتنظيمي، والآلات المتطورة من الدولة الأصلية الأم إلى الدولة المضيفة التي يكون دورها استضافة الاستثمار وكذلك تقديم بعض المساعدات والتسهيلات وإيدي عاملة قد تكون رخيصة وغيرها (محمود ويونس، 2020: 190).
- ومن الملاحظات المهمة أن الكثير من الدول سمحت للشركات الأجنبية بامتلاك وحداتها الاستثمارية بالكامل، مثل دول شرق آسيا والمكسيك والبرازيل، وبعض دول أفريقيا، لمحاولة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- هنالك عدد من المزايا التي تنظر إليها الدولة المضيفة الاستثمار المملوك بالكامل منها (لحو وشفيري، 2021: 16):

- ❖ يكون تدفق رأس المال الأجنبي كبير في هذا النوع مقارنة بالأنواع الأخرى للاستثمار.
- ❖ إن هذه الاستثمار تتميز بضخامة مشاريعها التي تقيّمها، وهذا يعمل على زيادة الانتاج والتصدير وتقليل الاستيرادات في الدولة المضيفة وتحسن ميزان مدفعاتها.
- ❖ انتقال التطور والتكنولوجيا إلى الدولة المضيفة عبر هذه النوع من الاستثمارات، لأن الشركات متعددة الجنسية تحتكر الآلات، والأساليب والتكنولوجيا المتقدمة والتي تنفق عليها لتطويرها عبر مراكز البحث والتطوير.
- ❖ يمكن أن تحصل ارتباطات أمامية، وخلفية بين هذه الشركات ونشاطها مع الشركات المحلية، ويكون لها دور إيجابي الانتاج المحلي والاقتصاد القومي للدولة المضيفة.
- ❖ يمكن أن يستفيد المستهلك المحلي من إنتاج هذه الشركات من حيث نوعية السلع الجيدة وأسعارها المنخفضة نسبياً.

ولعل هذا النوع من الاستثمار لا يخلو من العيوب من وجه نظر الدولة المضيفة منه:

- ❖ خطر احتكار من الشركة الأجنبية لإنتاجها، لكونها تسيطر وتتحكم بالكامل بالمشروع (احمد، 2019: 7).
- ❖ إن الدول المستضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتخوف منه خشية الوقوع في مشاكل التبعية الاقتصادية للدول المستثمرة إذا تعارضت مصالح الشركات، متعددة الجنسية والدولة المضيفة وتكون نتائج هذه التبعية خطيرة على سياستها وأسواقها على الصعيد المحلي والدولي (ابو قحف، 2003: 493).
- ❖ يمكن أن تنتقل الأيدي العاملة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي إلى الشركات متعددة الجنسية بسبب فرق الأجور وهذا يأتّر سلباً على تلك القطاعات وإنتاجها.

**ج. الاستثمار في المنطقة الحرة:** هي مناطق محددة جغرافياً تكون داخل دولة معينة وتحكمها قوانين خاصة في إطار السيادة الكاملة للدولة صاحبة الأرض، تمارس فيها النشاطات الاقتصادية وتدفق الواردات من قبل المستثمر الأجنبي بكل حرية بعيد عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة ويستفيد المستثمر الأجنبي من تدفق الواردات بدون جمارك (احمد، 2019: 7). وتهدف الدول من انشاء هذه المناطق إنشاء صناعات لتصدير السلع التي تنتجها، ولذلك تعمل البلدان على جعل هذه المناطق أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي بمنح الوحدات الاستثمارية فيها مجموعة من المزايا والحوافز، مثل إعفاءات الضريبية، وعدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة إذا كانت السلع المنتجة تصدر للخارج وتمنح قطع أراضي بأسعار مخفضة، وأيضاً حرية تحويل الأرباح. وتقود بعض الدول التي لديها مناطق حرة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وتسمح للمستثمر الأجنبي، بحق امتلاك الشركات التي تأسست في هذه المناطق بالكامل (Truby & Cywie, 2016: 286). ويمكن القول إن المناطق الحرة قد حققت هدفها وأصبحت مصدر جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهم في زيادة أرباح الشركات وساعدت على تقليل نسبة البطالة باستيعاب جزء من قوة العمل وزيادة الإنتاج، ونقل للتكنولوجيا الحديثة وزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، وبفعل الجودة في المنتجات أصبحت تنافس في الأسواق، وخير مثال على الشكل من الاستثمار والتي نجحت فيه دول شرق آسيا (قاسم وحسين، 2021: 97)، كذلك لم تسلم المناطق الحرة من الانتقادات منها تكون سبب في حصول تفاوت في درجة النمو في مناطق وإقاليم الدولة، وكذلك التهرب الضريبي غير القانوني وظهور عملية تقليد البضائع ليست من منشأها الأصلي وتحصل سرقة للعلامات التجارية واستخدامها بدون موافقة مالكيها الأصلي.

د. **عمليات التجميع:** ويأتي الاستثمار عادة على شكل اتفاقية بين الشريك الأجنبي والشريك المحلي، سواء كانت هذه الاتفاقية عامة أو خاصة. وبموجب هذه الاتفاقية يتعهد الشريك المحلي بتزويد الشريك الأجنبي بمكونات محددة لمنتج معين بهدف تجميعه، ويقوم الشريك الأجنبي بعملية التجميع لتحويل هذه المكونات إلى منتج نهائي (يحيى، 2020: 212). غالبًا ما يقدم الشريك الأجنبي، وخاصة في بعض الدول، الخبرة والمهارات اللازمة للمشاركة في تصميم المصنع وتجهيز رأس المال، مقابل تحقيق عائد مالي يتم الاتفاق عليه مسبقًا. يجدر بالذكر أنه يمكنك تحديد هيكل الملكية أو إطار الاستثمار المتعلق بالطرف الثالث من خلال مشروع القانون

2. **الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية:** وهو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتاز بعدم الحصول على ملكية أو حصة بالأسهم للمستثمر الأجنبي، حيث يحصل على مكان في إدارة المشروع وهذا النوع من الاستثمار يكون مباشر أو غير مباشر يضم هذا النوع الأشكال الآتية:

أ. عقود التراخيص (الامتياز): يتم في هذا الشكل من الاستثمار الاستفادة من التطور والتفوق التقني والتكنولوجي للمستثمر الأجنبي، حيث يتم السماح للطرف المحلي بموجب التعاقد بينه سواء كان قطاع عام أو خاص وبين الشركة الأجنبية استخدام خبراتها الفنية أو نتائج الأبحاث، والاختراعات، والأساليب المتطورة في، الانتاج والإدارة مقابل مبلغ مادي معين يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، وتعتبر الدول المضيفة هذا النوع من عقود الاستثمار أكثر إنصاف وعدالة من التعاقدات الأخرى، وترجع الشركات الأجنبية إلى هذا الاستثمار، إذا لم تستطع الوصول إلى سوق الدولة المضيفة لأي سبب كان، ويمكن أن يشمل هذا العقد تراخيص الانتاج أو استخدام العلامات التجارية التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسية، وغالبًا يكون العقد لفترة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات (ابو قحف، 2003: 494).

ب. عمليات تسليم المفتاح: يكون تسليم المفتاح على شكل عقد أو اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، حيث يقوم المستثمر الأجنبي، بإنشاء المشروع الاستثماري والأشراف عليه حتى تشغيل المشروع يستلم المشروع البلد المضيف، بالمقابل يقوم البلد المضيف بسداد مستحقات المستثمر لجهوده في تصميم، وإنشاء المشروع وتشغيله وطرق صيانتها وإدارته وكذلك تكلفة الآلات والتجهيزات وتكاليف النقل وبناء القواعد للمستثمر الأجنبي (احمد، 2019: 8).

ج. عقود الإدارة: تتمثل باتفاق بين البلد المضيف وشركة تابعة لمستثمر أجنبي يتم بموجبها إدارة المستثمر الأجنبي جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية لمشروع معين، أو يقوم المستثمر بمنح جهات إدارية للبلد المضيف لقاء عائد مادي يمثل مجهود الشركة الأجنبية أو المستثمر (السامرائي، 2016: 7).

د. التعاقد من الباطن: تعد عقود الباطن من عقد امتياز أو تصنيع من الباطن، ويتم الاتفاق أو التعاقد بين شركتين أو وحدتين إنتاجيتين، حيث تقوم أحدهما بعملية أنتاج منتج معين يستخدمه الطرف الثاني ويقوم بتسويقه له ليستعمله في إنتاج سلعة أو منتج بصورة نهائية معد للاستعمال ويقوم الطرف الآخر بتصدير منتجات يستفيد منها الطرف الأول في عملية التصنيع (حافظ، 2020: 25).

### المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الأجنبي المباشر

#### لسنغافورة للمدة (1990-2020)

أولاً. **نبذه عن بلد الدراسة سنغافورة:** هي دولة ذات نظام جمهوري تقع في جنوب شرق قارة اسيا وهي من مؤسسي اتحاد دول جنوب شرق اسيا الاسيان، تبلغ مساحتها 709 الف كم<sup>2</sup> وهي دول تتميز بكثافة سكانية يبلغ عددهم سكانها 5,800,000 مليون نسمة، أما عملتها المحلية هي الدولار السنغافوري ودخلها القومي هو 239 مليار دولار في عام 2020 وإن نصيب الفرد من الدخل القومي

فيها هو 55,010 دولار لكل فرد، لذا تعد من الدول مرتفعة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (World Bank, 2021)، وقد احتلت المرتبة الثالثة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية (تقرير منظمة الشفافية العالمية، 2021) تعد سنغافورة من البلدان التي استطاعت الوصول إلى معدلات نمو متقدمة، وأصبحت من الاقتصادات المتطورة واعتمد اقتصادها على تصدير السلع التي تنتجها إلى الخارج، وتطغى الصناعات التحويلة والتي من أبرزها الصناعات الإلكترونية والطبية والآلات والمنسوجات على قطاع الصناعة فيها وهو من أكبر القطاعات الذي يسهم في ناتجها المحلي، فضلا عن ذلك امتلاكها لشبكة طرق وجسور متطورة، ومطارات وموانئ بحرية وكذلك موقها الجغرافي

### ثانياً. متغيرات البحث:

1. المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر نسبه من GDP: y):

2. المتغير المستقل (متغيرات الاقتصاد الكلي X وتتكون من الآتي:

أ. سعر الصرف الرسمي X1:

ب. معدل التضخم X2

ج. الصادرات نسبة من GDP X3:

ثانياً. بيانات البحث: تتكون بيانات البحث من سلسلة زمنية وهي كالآتي:

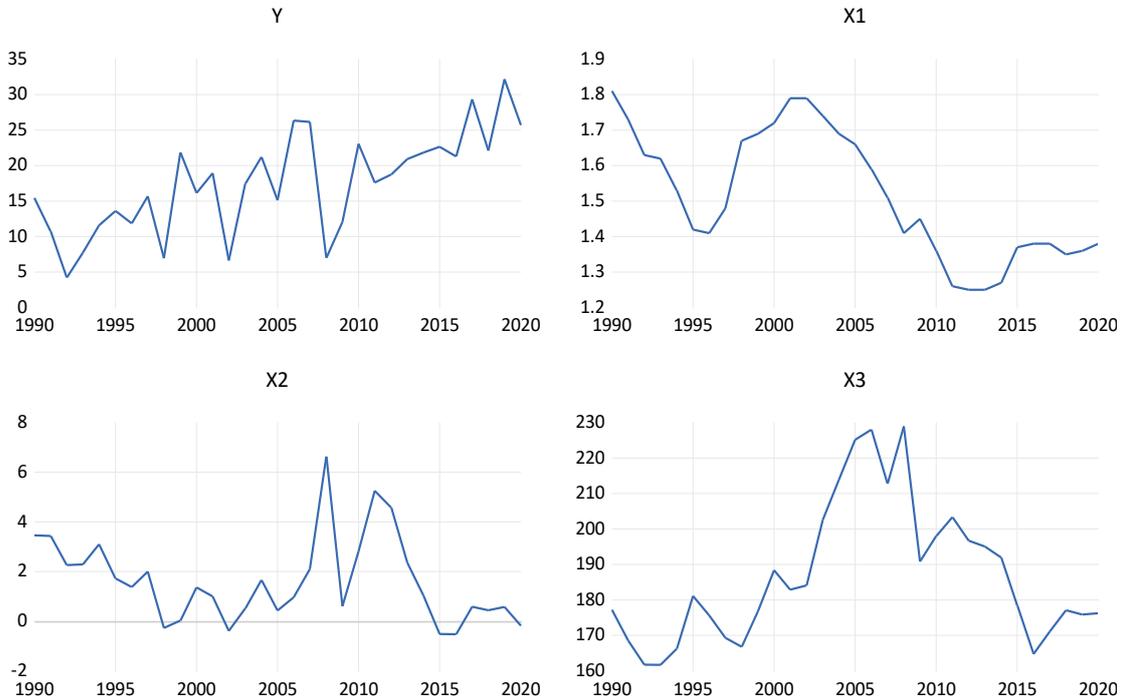
الجدول (1): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي

الصادرات مليار دولار	معدل التضخم	سعر الصرف الرسمي لعملة سنغافورة مقابل الدولار الأمريكي	الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	السنة
177.19	3.46	1.81	15.42	1990
168.55	3.43	1.73	10.75	1991
161.73	2.26	1.63	4.23	1992
161.65	2.29	1.62	7.73	1993
166.19	3.10	1.53	11.60	1994
181.12	1.72	1.42	13.60	1995
175.64	1.38	1.41	11.87	1996
169.30	2.00	1.48	15.68	1997
166.79	-0.27	1.67	6.95	1998
176.75	0.02	1.69	21.85	1999
188.35	1.36	1.72	16.15	2000
182.89	1.00	1.79	18.94	2001
184.09	-0.39	1.79	6.65	2002
202.59	0.51	1.74	17.46	2003
213.95	1.66	1.69	21.20	2004
225.16	0.43	1.66	15.11	2005
228.04	0.96	1.59	26.33	2006
212.78	2.10	1.51	26.16	2007
228.99	6.63	1.41	7.02	2008

الصادرات مليار دولار	معدل التضخم	سعر الصرف الرسمي لعملة سنغافورة مقابل الدولار الامريكي	الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	السنة
190.84	0.60	1.45	12.07	2009
198.00	2.82	1.36	23.07	2010
203.33	5.25	1.26	17.60	2011
196.72	4.58	1.25	18.74	2012
195.08	2.36	1.25	20.93	2013
191.95	1.03	1.27	21.82	2014
178.38	-0.52	1.37	22.65	2015
164.74	-0.53	1.38	21.30	2016
171.09	0.58	1.38	29.35	2017
177.06	0.44	1.35	22.11	2018
175.89	0.57	1.36	32.17	2019
176.24	-0.18	1.38	25.72	2020

- World Bank, Open Data

ثالثاً. رسم متغيرات السلسلة الزمنية: من الشكل البياني للسلسلة الزمنية يلاحظ أن السلسلة متذبذبة وغير مستقر، انظر الشكل رقم (1).



الشكل (1): رسم بيانات السلسلة الزمنية

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12)  
 رابعاً. اختبار سكون السلاسل الزمنية: بما إن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وللتأكد من عدم وجود الانحدار الزائف في التقدير، نستخدم اختبار جذر الوحدة من نتائج اختبار Phillips-Byron، نلاحظ أن جميع المتغيرات التابعة والمستقلة لم تكن ساكنة عند المستوى، في الحالات الثلاث، وبالتالي وبعد

أخذ الاختلاف الأول أو الفرق الأول، أصبحت البيانات ساكنة، إما مع وجود ثابت أو ثابت واتجاه أو بدون ثابت واتجاه، عند مستوى معنوية (1%)، انظر الجدول رقم (2).  
الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة

<b>UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)</b>					
<b>Null Hypothesis: the variable has a unit root</b>					
	<b>At Level</b>				
		<b>Y</b>	<b>X1</b>	<b>X2</b>	<b>X3</b>
With Constant	t-Statistic	-3.2365	-1.8219	-3.2246	-1.6005
	Prob.	0.0276	0.3632	0.0283	0.47
		**	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6382	-1.9623	-3.2564	-1.4569
	Prob.	0	0.5975	0.093	0.822
		***	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.336	-1.0497	-2.4134	-0.1763
	Prob.	0.5557	0.2584	0.0176	0.6143
		n0	n0	**	n0
	<b>At First Difference</b>				
		<b>d(Y)</b>	<b>d(X1)</b>	<b>d(X2)</b>	<b>d(X3)</b>
With Constant	t-Statistic	-24.9216	-3.2913	-8.5063	-5.9572
	Prob.	0.0001	0.0247	0.000	0.000
		***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-28.6551	-3.2365	-8.2964	-6.0438
	Prob.	0.000	0.0973	0.000	0.0002
		***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-12.6737	-3.3234	-8.3448	-6.0654
	Prob.	0.000	0.0017	0.000	0.000
		***	***	***	***

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12)

**خامساً. نتائج التحليل القياسي:** من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يلاحظ استقرارها في الفرق الأول وبالتالي يمكننا معها تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL) على البيانات بواسطة البرنامج الاحصائي (EViews.12) وكانت النتائج كالاتي:

1. **تحديد درجة الابطاء:** يتم تحديد درجة الابطاء المناسبة للنموذج القياسي بناءً على نموذج (VAR) والنماذج المختارة تكون وفقاً للمعيار الاحصائي الشائع الاستخدام (Schwarz، Akaike) وبينت

النتائج إن أفضل درجة ابطاء هي درجة ابطاء واحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما في الجدول رقم (3).

الجدول (3): درجة الابطاء بحسب أنموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y X1 X2 X3						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-248.748	NA	814.0769	18.05344	18.24376	18.11162
1	-182.036	109.5990*	22.08945*	14.43113*	15.38270*	14.72203*
2	-167.264	20.04775	26.09693	14.51884	16.23167	15.04247
3	-150.269	18.20829	30.0873	14.44781	16.9219	15.20417

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12).

2. القوة التفسيرية للنموذج: باستخدام طريقة نموذج الفجوات المتباطئة ARDL، تم تقدير نموذج التكامل المشترك، وأظهرت الاختبارات الإحصائية جودة نموذج التقدير النسبية من خلال معامل التحديد  $R^2$  وهذا المعامل يشير إلى أن النموذج يمكنه تفسير حوالي 60% من التغيرات في المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) نتيجة التغيرات في المتغيرات المستقلة مثل سعر الصرف والتضخم والصادرات، بينما تعزو البقية (40%) إلى متغيرات أخرى غير مشمولة في النموذج. ويتطابق تقييم جودة النموذج مع اختبار (F) عند مستوى دلالة يبلغ 5%، كما هو موضح في الجدول رقم (4) أدناه.

الجدول (4): نتائج تطبيق نموذج الفجوات المتباطئة – التقدير الاولي

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL (1, 0, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.00477	0.162459	-0.02935	0.9768
X1	-25.2955	6.485797	-3.90014	0.0007
X2	-1.39879	0.652696	-2.14309	0.0425
X2(-1)	-1.95191	0.657147	-2.97028	0.0067
X3	0.103856	0.05265	1.972572	0.0602
C	41.77678	13.61699	3.067988	0.0053
R-squared	0.602977	Mean dependent var		17.56033
Adjusted R-squared	0.520264	S.D. dependent var		7.225362
F-statistic	7.289984	Durbin-Watson stat		2.401175
Prob(F-statistic)	0.000281			

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12).

3. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك: لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين (سعر الصرف التضخم، الصادرات) كمتغيرات مستقلة ومتغير (الاستثمار الاجنبي المباشر) كتابع في سنغافورة نستخدم اختبار (F-Bounds Test)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	10.95256	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.50%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12).

من خلال جدول النتائج (5) للاختبار، يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار الاحتمالية F هي (10.9)، وهي تتجاوز القيم الحدية العليا والسفلى عند مستوى دلالة 5%. وبناءً على ذلك، يُظهر ذلك وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات البحث.

4. العلاقة طويلة وقصيرة الأجل: اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير يتضح الآتي:  
أ. العلاقة القصيرة الأجل: بينت النتائج الآتي:

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (25.29) عند مستوى معنوية (5%).

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (3.98) عند مستوى معنوية (5%).

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (0.103) بمعنوية (5%).

❖ نلاحظ من جدول (6) قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $ECM = (-1)$  بالنظر إلى أن معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك سالباً فله قيمة معنوية بمستوى معنوية 1% يشير ذلك إلى أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق حوالي عام واحد للعودة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد تأثير الصدمات والتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي لأن  $\frac{1}{1} = 1 year$

ب. العلاقة طويلة الأجل: يتضح من نتائج انموذج (ARDL) الآتي:

❖ العلاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (25.17) عند مستوى معنوية (5%).

❖ كما أظهرت النتائج أن العلاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (3.33) عند مستوى معنوية (5%).

❖ كذلك نلاحظ العلاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (0.103) بمعنوية (5%)، كما في الجدول رقم (6).

الجدول (6): نتائج الاجل الطويل والقصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D (Y)				
Selected Model: ARDL (1, 0, 1, 0)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 08/12/23 Time: 19:44				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 30				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.77678	13.61699	3.067988	0.0053
Y(-1)*	-1.00477	0.162459	-6.18476	0.0000
X1**	-25.2955	6.485797	-3.90014	0.0007
X2(-1)	-3.3507	0.738431	-4.53759	0.0001
X3**	0.103856	0.05265	1.972572	0.0602
D(X2)	-1.39879	0.652696	-2.14309	0.0425
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-25.1755	5.674783	-4.43638	0.0002
X2	-3.33479	0.723917	-4.6066	0.0001
X3	0.103363	0.050116	2.062483	0.0501

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12).

5. **الاختبارات التشخيصية:** لتتحقق من دقة وصحة النتائج التي تم الحصول عليها من الاختبارات السابقة، قمنا بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لتثبيت النتائج. من خلال تحليل بيانات اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) في الجدول رقم (7)، نجد أن قيمة الاحتمالية (F-statistic) بلغت (Prob=0.215)، وهي غير معنوية عند مستوى 5%. هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين المتغيرات اما بالنسبة لنتائج اختبار ARCH الذي يكشف عن مشكلة عدم التجانس، نرى أن قيمة الاحتمالية (F-statistic) بلغت (Prob=0.520)، وهي غير معنوية عند مستوى 5%. وهذا يعني أنه لا توجد مشكلة في اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية. بناءً على ذلك، نقبل فرضية

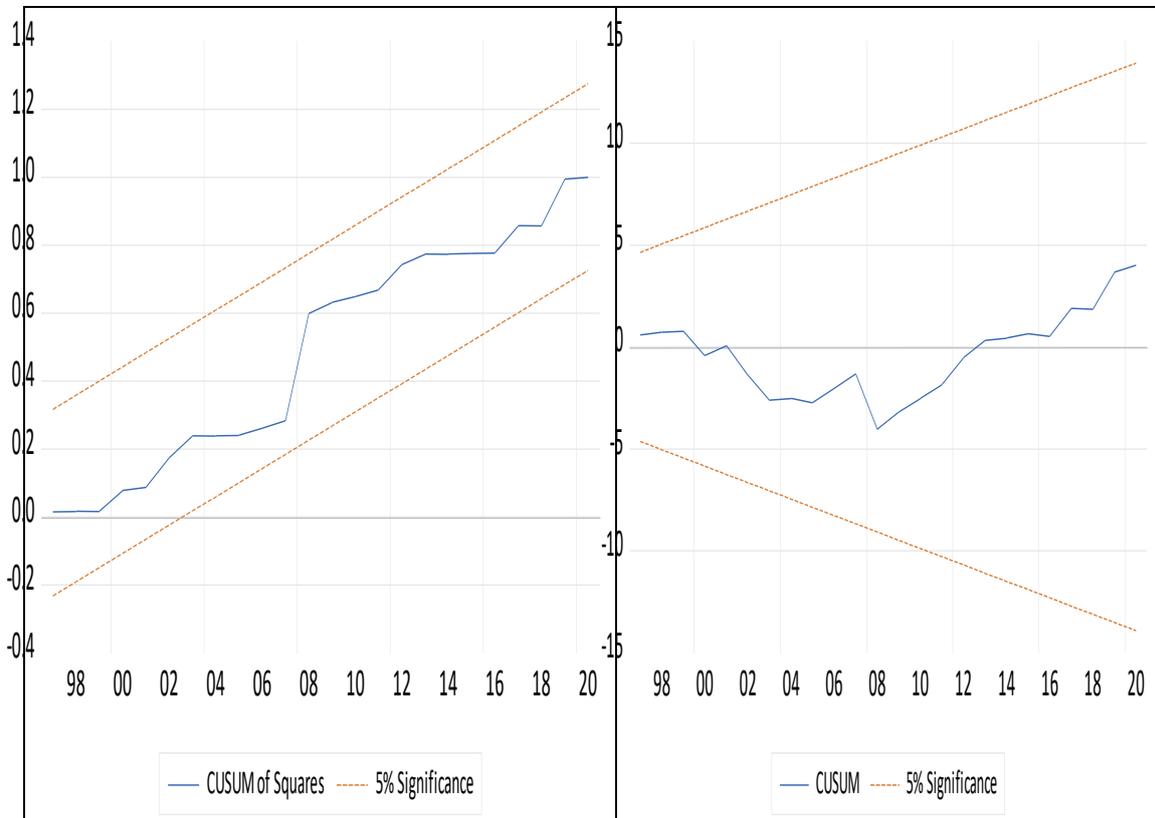
عدم وجود مشكلة في اختلاف التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتبقيات.

الجدول (7): الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.644857	Prob. F (2,22)	0.2159
Obs*R-squared	3.902434	Prob. Chi-Square (2)	0.1421
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.423572	Prob. F (1,27)	0.5207
Obs*R-squared	0.447921	Prob. Chi-Square (1)	

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12).

تم استخدام هذين الاختبارين للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه البحث من وجود تغيرات هيكلية، ولفحص مدى توافق معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير".



الشكل (2): اختبار الهيكلية

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث باستخدام برنامج (EViews.12)

ويلاحظ من خلال الخط البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، لذا فإن البيانات تتسم بالاستقرار.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً. الاستنتاجات:

1. هنالك تأثير واضح لكل المتغيرات المدروسة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة سنغافورة
  2. إن السياسات الاقتصادية التي اعتمدها سنغافورة كانت فعالة.
- ومن التحليل القياسي تبين:**
1. وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين المتغيرات المدروسة.
  2. في المدى القصير كانت النتائج هي:
    - أ. كانت العلاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (25.29) عند مستوى معنوية (5%).
    - ب. وكذلك فإن العلاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (3.98) عند مستوى معنوية (5%).
    - ج. أما الصادرات فإن العلاقة طردية بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، عند زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (0.103) عند مستوى معنوية (5%).
  3. أما في المدى الطويل أظهرت النتائج الآتي:
    - أ. هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إذا زاد سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (25.17) عند مستوى معنوية (5%).
    - ب. أما العلاقة بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر فكانت عكسية، عند زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (3.33) عند مستوى معنوية (5%).
    - ج. كما أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (0.103) عند مستوى معنوية (5%).
  4. كما إن الانموذج يخلو من المشاكل القياسية.

### ثانياً. المقترحات:

1. الترويج وطرح الفرص الاستثمارية الموجودة في سنغافورة ليتعرف عليها المستثمر الأجنبي.
2. البحث عن أساليب إنتاج جديدة، وبدائل محلية للمواد الأولية التي تدخل في إنتاج السلع المعدة للتصدير لتقليل التكاليف وزيادة تنافسية السلع المنتجة.
3. إيجاد حوافز جديدة تعمل على جذب المستثمر الأجنبي، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات وتقليل الروتين بالمعاملات والخدمات المصرفية المتطورة.
4. العمل على تقليل تقلبات أسعار صرف عملاتها، مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. العمل على تقليل التقلبات في سعر الفائدة الحقيقي لتكون بيئة الدولة أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي.

### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

1. احمد، مرزوق، (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالإطار التشريعي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والادارية، المجلد 8، العدد 4، الجزائر.
2. ابو قحف، عبدالسلام، (2003)، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

3. الافندي، محمد احمد، (2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
4. الجنابي، هيل عجمي جميل وأرسلان، رمزي ياسين، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
5. حبيب، راقى بديع، (2015)، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
6. حافظ، ابو بكر عامر، (2020)، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2018) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
7. خلف، بلاسم جميل، (2020)، العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد.
8. خلف، قاسم جبار، (2018)، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد 14، العدد 41.
9. الدوري، مصطفى محمود مهدي، (2014)، أهمية مؤشر التنافسية العالمية في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2009-2011)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
10. السلطان، عبدالرحمن محمد، (2018)، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى، جامعة الامام، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11. زهير، عماري وبوزيدي، حافظ امين، (2018)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الابطاء الموزعة (ARDL) للفترة (1996-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 4، العدد 54.
12. السامرائي، نزهان محمد سهو، (2016)، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيئة والشركات المستثمرة اشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 34، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
13. سلمان، تغريد داود، (2020)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 64.
14. سعود، ضياء حسين وصالح، لورانس يحيى، (2020)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع امكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 50.
15. عبداللطيف، ايمان محمد، (2021)، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1990-2019)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
16. عمر، دينا احمد، (2007)، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 86، العدد 29، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
17. عمر، دينا احمد، (2018)، تقدير أثر السياسة النقدية في اداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط لدول عربية مختارة للمدة (2000-2015)، مجلة دنانير، العدد الرابع عشر.

18. علي، جمال حسين، (2020)، قياس أثر سعر الصرف وسعر الفائدة في النمو الاقتصادي للجزائر للمدة 1990-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
19. عيسى، سعد صالح، (2016)، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي- حالة العراق للمدة (2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (12)، العدد (36).
20. قاسم، سعاد عبدالقادر وحسين، فدوه علي، (2021)، قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنميه الصادرات الاردنية للمدة 1990-2018، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 37.
21. لطرش، الطاهر، (2012)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
22. محمد، بشار قيس، (2018)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا للدول النامية، كلية التراث الجامعة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر.
23. محمود، جوان عباس ويونس، ياسين رسول، (2020)، تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان- العراق للمدة 2006-2016، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 39، العدد 24.
24. نجم، رفاه عدنان، (2020)، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة 1980-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
25. يحيى، مدركة ذنون، (2020)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة 1995-2018، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 22، العدد 49، جامعة تكريت.
26. يوسف، محمد محمود عطوة وحجازي، رشدي فتحي محمود حسن ومحمد نصر، احمد فتحي عبدالوهاب، (2018)، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر انموذج مقترح، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 38، العدد 2.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Ahmed, Abdullahi and Enjiang, Cheng, and George, Messinis, (2008), The Role of Exports, FDI and Imports in Development: New Evidence from Sub-Saharan African Countries, Journal of International Studies, V2, NO1.
2. Chaisrisawatsuk, Santi, (2007), Imports, Exports and Foreign Direct Investment Interactions and Their Effects, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, study by the Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, United Nations, New York
3. Haider, Samiullahsyed Zeeshan and Azim, Parvez, (2012), Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment A Case of Pakistan, International Journal of Control, Volume 50, No. 2.
4. Griggio, Matteo, (2017), Foreign Direct Investment, Attractiveness and Competition among ASEAN Countries Case studies: Cambodia, Lao, Thailand and Vietnam, Master Degree in Business Administration, Ca Foscari University of Venice.

5. Julia, Darby and Others, Smth, (1999), The Impact of Exchange Rate Uncertainty on the Level of Investment, the Economic Journal, vol. 109
6. Jayakumar, A, Kannan. L, Anbalogan. G, 2014, Impact of Foreign Direct Investment, Imports and Exports, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) An Online International Monthly Journal, Volume: 1 No.1.
7. Krum, Erika Jacqueline, 2020, Foreign Direct Investment and Soft Power: How US Leadership Impacts Foreign Investment in The United States, Master of Public Policy, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University.
8. Practices, and Seyoum,2009, Export-Import Theory, Belay Procedures, Second Edition published by Routledge 270 Madison Ave, New York, NY 1001
9. Truby, Jon & Cywie, Arnaud “, 2016, Free Zones Foreign Ownership and Tax Incentives for Foreign Direct Investment in pater "Qater.
10. Xing, Yuqing and Zhao, Laixun, 2008, Reverse Imports Foreign Direct Investment and Exchange Rates, Journal Article , 1 Vol. 10, No. ,11
11. Yi Hong, Teh, & Ali, Dayang Haszelinna Abang, (2020), The Impact of Inflation Towards Foreign Direct Investment in Malaysia and Iran. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10(6), 210.
12. World Bank, Open Data, <https://data.albankaldawli.org> .